المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/03/2016

لقاء لتبديد «سوء الفهم» بين الحكومة وأمنيستي أنترناشيونال

الأمين العام للمنظمة الدولية يلتقي بنكيران اليوم

1.3/1832

منير أبو المعالي

يلتقي اليوم الأمين العام لأمنيستي أنترناشيونال، سليل شتي، رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، من أجل تبديد سوء الفهم بين المنظمة الدولية، التي تشتكي التضييق عليها، والحكومة، التي تتهمها بغياب المهنية في عملها. ودعا وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، الأمين العام لـ«أمنيستي» إلى زيارة البلاد بعد اجتماع تم بين الطرفين، في شهر يناير المنصرم، بالعاصمة البريطانية لندن. ويوضح محمد السكتاوي، مدير أمنيستي المغرب، أن لقاء لندن «كان فرصة لتوضيح وجهة نظر المنظمة إزاء الانتقادات المعلنة من لدن السلطات المغربية، وقد كان خطاب الأمين العام صريحا في ما يخص حياد واستقلالية ونزاهة منظمة أمنيستي، كما أن وزير العدل والحريات عبر عن انشغالات الحكومة إزاء التقارير الصادرة عن المنظمة».

وسيلتقي الأمين العام لمنظمة «أمنيستي»، في زيارته للبلاد، وزير العدل والحريات ووزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، عبد العزيز العماري، كما سيعقد لقاءات مع كل من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، ورئيس مؤسسة الوسيط، ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، عبد السلام أبودرار، علاوة على اجتماع بينه وبين فريق من البرلمانيين المغاربة وهيئات حقوق الإنسان بالمجتمع المدني.

التفاصيل ص 3

الأمين العام لـ«أمنستي» يلتقي ببنكيران لتبديد التوتر بين السلطات ومنظمات حقوق الإنسان

1.3/1832

منير أبو المعالي

بعد شهور من فتور العلاقات بين السلطات المغربية ومنظمة العفو الدولية (أمنستي)، يلتقي هذا اليوم، الأمين العام للمنظمة سليل شتي، برئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ومسؤولين رسميين مغاربة آخرين في زيارة تمتد على يومين، وبدعوة رسمية من الحكومة المغربية، هدفها الرئيسي «إزالة التوتر في العلاقات بين السلطات المغربية والمنظمة الدولية التي تعنى بمراقبة حقوق الإنسان»، وفق ما قال محمد السكتاوي، مدير فرع المغرب لـ«أمنستي» في تصريح لـ«أخبار اليوم». ومنعت السلطات سابقا، أنشطة محلية لمنظمة «أمنستي» في البلاد، بحيث أوقفت مخيما للشباب العام الفائت، ومنعت عقد ندوة في طنجة، ورفضت ولوج عدد من باحثيها إلى البلاد، كما هاجمت آخر تقرير أصدرته حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب في شهر فبراير الفائت. باعتباره «تقريرا متحيزا وغير موضوعي»، بحسب عبارة وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي.

ودعا وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، الأمين العام لـ«أمنستي» إلى زيارة البلاد بعد اجتماعها شهر يناير الفائت، في العاصمة البريطانية لندن. وضمن هذا السياق يوضح السكتاوي أن لقاء لندن «كان فرصة لتوضيح وجهة نظر المنظمة إزاء الانتقادات المعلنة من لدن السلطات المغربية، وقد كان خطاب الأمين العام صريحا فيما يخص حياد واستقلالية ونزاهة منظمة «أمنستي»، كما أن وزير العدل والحريات عبر عن انشغالات الحكومة إزاء التقارير الصادرة عن المنظمة بشكل شفاف».

وسيلتقي الأمين العام لمنظمة «أمنستي» وزير العدل والحريات في زيارته للبلاد، ووزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني عبد العزيز العماري، كما سيعقد لقاءات مع كل من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، ورئيس مؤسسة الوسيط عبد العزيز بنزاكور، ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة عبد السلام أبودرار، علاوة على اجتماع بينه وبين فريق من البرلمانيين المغاربة وهيئات حقوق الإنسان بالمجتمع المدني. وستسعى السلطات المغربية، وفق مدير فرع أمنستي بالمغرب، إلى «معرفة مناهج عمل المنظمة في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، لأن أبرز الانتقادات الموجهة كانت تتركز حول تلك المناهج بالضبط»، لكن بمقابل ذلك، ستعمل المنظمة بواسطة أمينها العام، على «عرض بواعث قلقها بالوضوح اللازم إزاء طريقة تعامل السلطات معها»، موضحا أن الهدف النهائي سيكون هو «تأسيس أرضية مساعدة» للعمل بين الطرفين بما يخدم أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب.

ومن جانبه، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لـ«أخبار اليوم» إن اللقاء «البرمج اليوم، سيوضح ما إن «كانت هناك خطط جدية لتبديد التوتر القائم بين المغرب ومنظمة العفو الدولية، وسنعرض بدون شك، ملاحظاتنا بشأن عمل المنظمة على أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب».

وبحسب السكتاوي، فإن موقف السلطات المغربية نحو منظمة «أمنستي» تصاعد في الفترة الماضية بحيث «وجد في تقاريرها تجنيا وعدم تقدير للمجهودات المبذولة من لدن السلطات في مجال حقوق الإنسان، بل ورأت أن المنظمة لا تقدر هذه الجهود. لقد عشنا مرحلة مليئة بالغيوم في العلاقات بيننا وبين السلطات المغربية، لكن الحوار الحالي سيكون مفتاحا أساسيا لإزالة سوء الفهم القائم».

وتمسك السكتاوي بالقول: «إن عمل أمنستي بالمغرب يقوم على الواقع والوقائع، ونحن نأمل بأن تكون علاقتنا مع السلطات علاقات تعاون كي تتقوى أوضاع حقوق الإنسان بشكل إيجابي، لأننا حريصون على أن تكون تزيهين في نقل الواقع، ولذلك لا يمكن لمنظمة «أمنستي» سوى أن تكون مستقلة ومحايدة، فهي لا تعارض السياسات الحكومية كما لا تؤيدها». ويؤكد مدير فرع المغرب بأن «أمنستي لا تترك فرصة لتثمين مجهودات المغرب، حينما تكون تلك المجهودات حقيقية وفعالة. لكننا، أيضا، لا يمكن أن نتغافل عن إبراز الثغرات القائمة في السياسات والإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية».

إلى جانب التوتر القائم بين السلطات المغربية ومنظمة العفو الدولية، هنالك، كذلك، مشكلة بين منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) وبين السلطات، إذ قررت الحكومة تعليق كافة أنشطتها بالمغرب عقب صدور تقرير «سيئ» حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب.

مائدة مستديرة حول: «استقلالية المرأة في إطار الديمقراطية التكافؤية»

5/8653

في إطار أنشطتها الثقافية، وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة تنظم رئاسة جامعة محمد الخامس بالرباط بتعاون مع سفارة اسبانيا بالمغرب ومعهد ثربانتس ومركز كبيوك، مائدة مستديرة حول موضوع : «استقلالية المرأة في إطار الديمقراطية التكافئية»، وذلك يوم الجمعة 18 مارس 2016 على الساعة العاشرة صباحا بمقر رئاسة الجامعة الكائن بشارع الأمم المتحدة، أكدال-الرباط.

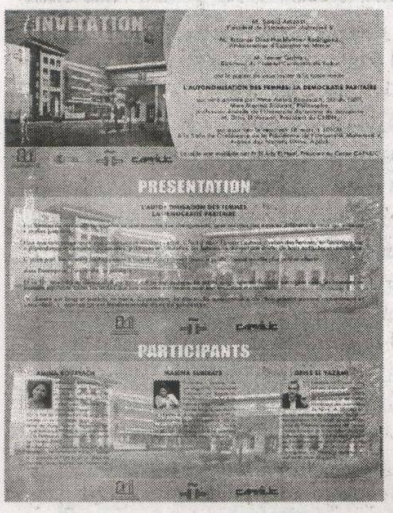

سيغني حلقة نقاش هذا اللقاء الفكري الذي سيديره الأستاذ العربي الحارثي، رئيس مركز كبيوك، كل من ة أمينة بوعياش، الأمينة العامة للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان، والفيلسوفة ة مارينا سوبيراتس، أستاذة فخرية في الجامعة المستقلة ببرشلونة، وإدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. بحظور رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، الأستاذ سعيد أمزازي، وعدة شخصيات وطنية ودولية،من القطاعي الأكاديمي والدبلوماسي، وباحثين، وخبراء في المجال، ومن المجتمع المدني وطلبة.

سيتم مناقشة والتطرق، خلال هذا اللقاء، إلى وضعية المرأة في مجتمعاتنا الحالي والمنفتحة نحوالتغيير لتحتل أمكنة مختلفة في المجتمع لتلك التي حظيت بها حتى الوقت الراهن. ولكي يحظى هذا بنتائج ايجابية في المجتمع يجب أولا ربط استقلالية المرأة بتمكينها من استقلاليتها وكفاءتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، فالمرأة لا ينبغي لها أن تشك في قدراتها ومهاراتها. من ناحية أخرى، فإن المرأة مدعوة للانخراط أكثر في الفضاء العام، وأن تلعب دور أكثر نشاطا وفعالية في جميع المجالات بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.

وفي النهاية، فإن تحقيق التكافؤ الديمقراطي هوالهدف المدعوم، بحيث يفرض على المرأة مشاركة الرجل بطريقة متساوية ومنصفة في جميع المجالات من أجل التنمية والتطور. إن الطريق طويل وأحيانا منعرج، بينما السعي الأخاذ نحوالتغير يسرع التقدم بدون توقف، والتعليم هوأمر أساسي في هذه العملية.

أمين عام منظمة العفو الدولية يبدأ اليوم زيارة للمغرب

MARCH 16, 2016

الرباط . «القدس العربي»: يقوم سليل شيتي الأمين العام لمنظمة العفو الدولية «أمنيستي» ابتداء من اليوم الخميس بزيارة للمغرب لترطيب الاجواء المتوترة بين الطرفين بعد سلسلة تقارير نشرتها المنظمة تنتقد فيها اوضاع حقوق الانسان وانتهاكات ترتكبها السلطات المغربية والتضييق على النشطاء الحقوقيين ومنظماتهم.

وقال بيان للمنظمة الحقوقية التي يوجد مقرها في لندن ان زيارة شيتي، جاءت بدعوة من الحكومة المغربية، بعد الزيارة التي قام بها وزير العدل والحريات مصطفى الرميد للأمانة الدولية للمنظمة، شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، والتي «عرفت مناقشة بواعث قلق كل طرف بشأن أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، والمنهجية المعتمدة من طرف المنظمة في إجراء أبحاثها والقيام بتحركاتها».

واوضح البيان ان الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سيلتقي رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بن كيران، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وعبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **بالاضافة إلى كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي) إدريس اليزمي**، ووسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور، ورئيس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، عبد السلام أبو درار، ويعقد لقاءات مع عدد من البرلمانيين، وهيئات المجتمع المدني المغربي.

http://www.alobor.com/news/read/18897/

http://www.alquds.co.uk/?p=500868

الأمين العام لأمنيستي يزور المغرب ويلتقي ببنكيران

16 مارس، 2016

في خضم الجدل، الذي يرافق علاقة المغرب بمنظمة العفو الدولية، على خلفية تقاريرها عن البلاد، من المرتقب أن يقوم سليل شيتي الأمين العام لـ''أمنيستي'' بزيارة للمغرب

وستنطلق هذه الزيارة، التي جاءت بدعوة من الحكومة المغربية، يوم غد الخميس، بعد الزيارة التي قام بها وزير العدل والحريات مصطفى الرميد للأمانة الدولية للمنظمة، شهر يناير الماضي، والتي ''عرفت مناقشة بواعث قلق كل طرف بشأن أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، والمنهجية المعتمدة من طرف المنظمة في إجراء أبحاثها والقيام بتحركاتها،'' وفق ما أفادت أمنيستي.

ومن المرتقب أن يلتقي الأمين العام لمنظمة العفو الدولية برئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وكذا عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إلى جانب لقاء كل من **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي**، ووسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور، ورئيس الهيأة المركزية لمحاربة الرشوة، عبد السلام أبو درار، علاوة على لقاءات مع عدد من البرلمانيين، وهيآت المجتمع المدني المغربي.

https://www.maghress.com/alyaoum24/543396

http://www.dahirapress.com/?p=2209

Réforme de la justice : Renforcement de l'Etat de droit

La session législative de 2016, dont l'ouverture a coïncidé avec la promulgation de la Constitution amendée en début février, se caractérise par un intense travail d'examen au niveau de ses commissions permanentes, notamment celle chargée des affaires administratives, juridiques et des libertés.

PUBLIE LE : 17-03-2016 | 0:00

La session législative de 2016, dont l'ouverture a coïncidé avec la promulgation de la Constitution amendée en début février,
se caractérise par un intense travail d'examen au niveau de ses commissions permanentes, notamment celle chargée des affaires administratives, juridiques et des libertés.

En effet, l'Algérie qui s'est engagée dans un important processus de réforme de la justice pour l'instauration d'un Etat de droit protégeant les droits et libertés du citoyen, a pratiquement actualisé et adapté sa législation nationale à l'ensemble des conventions et accords internationaux dans ce domaine.
Le secteur de la justice qui s'active à la consécration des nouvelles dispositions entrant dans le cadre de l'approfondissement de ses réformes engagées dans les domaines du respect et des garanties des droits de l'homme et des libertés individuelles et collectives enregistre de nombreux chantiers au sein desquels des spécialistes et des légistes planchent, sans répit. Parallèlement des conférences et des réunions d'experts sont animées périodiquement.
Le ministre de la Justice, garde des Sceaux, Tayeb Louh, dont les services de son département potassent sur une série d'avant-projets de lois au sujet des nombreux textes de lois en amendement de la Constitution, vient de présenter devant la commission des affaires juridiques de l'Assemblée le projet de loi modifiant et complétant l'ordonnance n°66-156 du 8 juin 1966 portant du code pénal et celui relatif à l'utilisation de l'empreinte génétique dans les procédures judiciaires et l'identification des personnes.
Les membres de la commission permanente des affaires juridiques qui procèdent à l'examen approfondi des deux textes de lois, entendent l'avis des experts en droit et les propositions des spécialistes en législation au sujet des dispositifs contenus dans le projet du code pénal sur les nouvelles mesures sur la lutte antiterroriste.
En effet, le projet de loi qui vise à adapter le système législatif national aux engagements internationaux, notamment la résolution 2178 du Conseil de sécurité de l'ONU, propose de criminaliser l'acte de déplacement des Algériens ou des ressortissants étrangers résidant en Algérie, d'une manière légale ou illégale, vers un autre Etat afin de commettre, d'inciter à commettre ou de s'entraîner à commettre des actes terroristes en utilisant les technologies de l'information et de la communication (TIC), ou tout autre moyen.
Il propose de criminaliser également tout acte de financement ou organisation de déplacements vers un autre pays pour l'exécution d'actes terroristes ou d'incitation à ces actes ou d'entraînement à l'effet de commettre ces actes en utilisant les TIC.

La commission multisectorielle planche sur les lois organiques

Dans le nouveau texte de loi, les membres de la commission proposent de criminaliser les actes de recrutement pour le compte d'associations, corps, groupes ou organisations terroristes ; leur organisation ou le soutien de leurs actes ou activités ainsi que la diffusion de leur idéologie en utilisant les TIC ou tout autre moyen. Il énonce l'autorisation du recours à la surveillance électronique et définit les règles de procédures concernant la perquisition des systèmes informatiques stipulant que les fournisseurs de services sont priés de prêter leur assistance aux autorités chargées des enquêtes judiciaires pour la collecte ou l'enregistrement, en temps réel, des données relatives au contenu des communications et de mettre à leur disposition les données qu'ils sont tenus de conserver.

Le second projet de loi, en examen en commission concernant l'utilisation de l'empreinte génétique dans les procédures judiciaires et l'identification des personnes, vient combler un vide juridique dans le but d'encadrer ces opérations et de définir les règles garantissant qu'aucun usage abusif ne soit fait de l'empreinte génétique. Le texte garantit également que les échantillons obtenus ne soient pas utilisés à des fins illicites. Les amendements introduits au texte juridique vient adapter la législation nationale avec les conventions internationales et notamment la Déclaration universelle sur le génome humain et les droits de l'homme, promulguée par l'UNESCO le 11 novembre 1997.

En effet, le projet de loi repose sur plusieurs principes dont la protection de la vie privée des personnes et l'établissement d'un équilibre entre celle-ci et la nécessité de préserver la sécurité et de protéger la société contre la criminalité sous toutes ses formes.

Il est également attendu, l'examen du projet de loi sur le Conseil national des droits de l'homme, tel que prévu dans l'amendement de la Constitution, le projet de loi portant code de procédure pénale, ou encore ceux portant code de procédures civile et administrative pour garantir les droits et libertés du citoyen.

Au moment où la majorité des commissions permanentes de l'Assemblée populaire nationale planche sur l'examen des avant-projets de lois se trouvant à leur niveau en auditionnant des membres du gouvernement ou des experts et des spécialistes des dossiers en question, la commission multisectorielle, installée en septembre, poursuit l'examen des avant-projets de textes pour adapter l'activité législative aux nouvelles dispositions de la Constitution. Il s'agit entre autres projets ceux régissant les relations fonctionnelles entre les deux chambres du Parlement et le gouvernement, les dispositions fixant le règlement intérieur et les modalités et dates d'ouverture et de clôture du Parlement qui siègera dès la prochaine législature en une session ordinaire par an d'une durée de dix mois.

Houria Akram

http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/91963

الامين العام لأمنستي الدولية يلتقي ممثلي الهيئات الحقوقية الخميس بالرباط

أضيف في 16 مارس 2016 الساعة 44 : 14

يقوم "سليل شيتي" الأمين العام لـ''أمنيستي'' بزيارة للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية، يوم 17 و 18 مارس الجاري. ومن المرتقب أن يلتقي الأمين العام لمنظمة العفو الدولية برئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وكذا عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إلى جانب لقاء كل **من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي**، ووسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور، ورئيس الهيأة المركزية لمحاربة الرشوة، عبد السلام أبو درار، علاوة على لقاءات مع عدد من البرلمانيين، وهيآت المجتمع المدني المغربي.

وعلم من مصدر حقوي ان شيتي ، الذي يحل مرفوقا بوفد هام، سيلتقي أيضا ممثلي الجمعيات الحقوقية المغربية كالجمعية و العصبة و منظمات فاعلة في الحقل الحقوقي، يوم الخميس مساءا. و قد قام فرع امنستي بالمغرب بالتنسيق لتنظيم هذا اللقاء الذي لا يقل أهمية من لقاء مسؤول امنستي بالمسؤولين الرسميين.

http://www.zoompresse.com/news8785.html

الباحث يوسف سونة: الإصلاح الدستوري مرحلة انتقالية نحو الحكم الذاتي

في كل مرة يدافع الإنسان [1] عن غاية أو يسعى إلى تحسين الآخرين أو يقف في مواجهة الظلم ، فإنه بذلك يرسل موجات من الأمل من ملايين مراكز الطاقة ، وهذه الموجات تبني تيارا على تحطيم أعظم جدران القمع والمقاومة .- .

لقد كان المغرب ولا يزال كسابق عهده ، يجمع بين الخصوصية والشمولية في معالجة ملف حقوق الإنسان كقيمة حضارية [2]، وأيضا كتراث إسلامي ، بالإضافة إلى البعد القومي لحقوق الإنسان الذي ترسخ في المغرب منذ الإعلان عن الدستور المغربي عام 1962م ومن خلال القفزة النوعية التي تؤرخ لبداية الانتقال الديمقراطي ، وإحقاق حقوق الإنسان في منتصف الثمانينات وما تلاها ، أي عهد الإصلاح والمراجعة والتصحيح لفترة الاحتقان الاستثنائية التي عرفها المغرب ولم يطل أمدها .

وقد عمل المغرب منذ حصوله على استقلاله السياسي على بناء دولة الحق والقانون ، وقد أحاط نفسه بسياج منيع بجميع ذلك من ضمانات حقوقية من خلال العمل وتكريس ذلك في كل الدساتير الوطنية المتعاقبة من عام 1962م ، إلى عام 2011م ، وما نصت علية من حقوق إنسانية ، وأيضا عبر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، وهيئة الإنصاف والمصالحة ، والترخيص لنشاط الجمعيات والمنظمات الحقوقية ، وتأسيس المحاكم الإدارية ، التي تتدخل في تقويم انحراف السلطة ، وما ضمنه الدستور لسلطة القضاء من استقلال عن السلط الأخرى ، إلى غير ذلك من حقوق الطفل وحقوق المرأة ومدونة الأسرة وغيرها من الحقوق الأخرى كإنشاء ديوان المظالم وباقي المؤسسات الحقوقية التي تعمل على حماية الحق الإنساني في كل ربوع المملكة من طنجة إلى الكويرة ، والتي ثمنها مجلس الأمن ، مثل إنشاء المغرب لمؤسسة الوسيط ، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان مع فتح تمثيلية له بمدينة العيون.

ولعل إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما هو إلا برهان آخر يضاف إلى السيرة الحقوقية للمغرب ، وعنوان واضح في بناء المؤسسات الحقوقية إلى جانب المؤسسات التي تأسست منذ الاستقلال إلى اليوم ، ما هي إلا خطوة في غاية الأهمية وأكثر تقدما مما كان قائما من قبل ، اعتبارا اللاختصاصات التي يحدد أهدافها الظهير المؤسس ، وتوسيع صلاحيات المجلس بشكل عملي ، ومحصنا بالحماية والضمانات القانونية المطلوبة .

ومن جملة ما جاء به هذا الظهير المؤسس للمجلس في المقام الأول : هو ضمان استقلال أعضاء المجلس ورئيسه وأمينه العام ... الذي لن يكون عليهم الإجابة عن سؤال حول الوقائع والإيماءات أو الكلمات لأداء واجباتهم .

وفي المقام الثاني : توسيع الاختصاصات الجديدة للمجلس هي أنه يمكن أن يعترض على أي انتهاك لحقوق الإنسان ..

وفي المقام الثالث والأهم : من بين اختصاصات الهيئة الجديدة يدخل حق زيارة السجون والتأكد من أن وضعية المعتقلين يعيشون في ظروف إنسانية مثالية .

ويبقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان كهيئة مستقلة تتمتع بصلاحيات شاملة من حيث المراقبة والمتابعة والعمل على تفعيل القوانين الدولية تطبيقا ، وممارسة وفقا لأحكامه .

وبين هاتين المقاربتين بين عهد وعهد، وبين فاصل زمني وآخر ، يكون المغرب قد خطى خطوات مهمة على طريق الديمقراطية ، وتطوير حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا ، كما جاء في تصدير الدستور المغربي المراجع لسنة 2011م ، وبين تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي جاء بصلاحيات موسعة بخلاف ما كان يوجد عليه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، وإن كان ، قد لعب دوره الريادي في معالجة الكثير من ملفات حقوق الإنسان خاصة تلك المتعلقة أيام سنوات الرصاص .

وفي نفس التوجه ، كان المغرب ولا يزال مؤمنا بالقرارات الدولية سواء تلك المتعلقة بحقوق الإنسان أو بتلك التي تصون وتحترم حقوق الجار وخصوصياته وفقا لأحكام القانون الدولي ، وبالرغم من الجارة الجزائر التي لا تؤمن بحقوق الجوار ، والتي ساهمت بشكل كبير في عرقلة قضيته الوطنية ، واختلقت أكاذيب حول ملف الصحراء طمعا في ارضه وغيرة في مسيرته الحقوقية والديمقراطية . ومع كل هذا اختار المغرب طريق السلام بدل الحرب ، واختار الحوار والتفاوض عبر قنوات الأمم المتحدة لاسترجاع ما يملكه شرعا وفي ما يلي المراحل التي مرت منها الصحراء في إطار الأمم المتحدة ومبادرة الحكم الذاتي كأرضية حقوقية ضامنة لحقوق المواطنة لكافة الصحراويين .

[1] 1* روبرت كينيدي – جنوب إفريقيا 1966م

[2] 2* أنظر تقديم الدكتور عبد الهادي بوطالب لكاتب هذه السطور – المغرب وحقوق الإنسان والمواطن – بين التشريع والتطبيق والممارسة –

فريق السفير العربي

http://www.assafiralarabie.com/archives/6494

الباحث يوسف سونة: الإصلاح الدستوري مرحلة انتقالية نحو الحكم الذاتي

في كل مرة يدافع الإنسان [1] عن غاية أو يسعى إلى تحسين الآخرين أو يقف في مواجهة الظلم ، فإنه بذلك يرسل موجات من الأمل من ملايين مراكز الطاقة ، وهذه الموجات تبني تيارا على تحطيم أعظم جدران القمع والمقاومة .- .

لقد كان المغرب ولا يزال كسابق عهده ، يجمع بين الخصوصية والشمولية في معالجة ملف حقوق الإنسان كقيمة حضارية [2]، وأيضا كتراث إسلامي ، بالإضافة إلى البعد القومي لحقوق الإنسان الذي ترسخ في المغرب منذ الإعلان عن الدستور المغربي عام 1962م ومن خلال القفزة النوعية التي تؤرخ لبداية الانتقال الديمقراطي ، وإحقاق حقوق الإنسان في منتصف الثمانينات وما تلاها ، أي عهد الإصلاح والمراجعة والتصحيح لفترة الاحتقان الاستثنائية التي عرفها المغرب ولم يطل أمدها .

وقد عمل المغرب منذ حصوله على استقلاله السياسي على بناء دولة الحق والقانون ، وقد أحاط نفسه بسياج منيع بجميع ذلك من ضمانات حقوقية من خلال العمل وتكريس ذلك في كل الدساتير الوطنية المتعاقبة من عام 1962م ، إلى عام 2011م ، وما نصت علية من حقوق إنسانية ، وأيضا عبر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، وهيئة الإنصاف والمصالحة ، والترخيص لنشاط الجمعيات والمنظمات الحقوقية ، وتأسيس المحاكم الإدارية ، التي تتدخل في تقويم انحراف السلطة ، وما ضمنه الدستور لسلطة القضاء من استقلال عن السلط الأخرى ، إلى غير ذلك من حقوق الطفل وحقوق المرأة ومدونة الأسرة وغيرها من الحقوق الأخرى كإنشاء ديوان المظالم وباقي المؤسسات الحقوقية التي تعمل على حماية الحق الإنساني في كل ربوع المملكة من طنجة إلى الكويرة ، والتي ثمنها مجلس الأمن ، مثل إنشاء المغرب لمؤسسة الوسيط ، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان مع فتح تمثيلية له بمدينة العيون.

ولعل إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما هو إلا برهان آخر يضاف إلى السيرة الحقوقية للمغرب ، وعنوان واضح في بناء المؤسسات الحقوقية إلى جانب المؤسسات التي تأسست منذ الاستقلال إلى اليوم ، ما هي إلا خطوة في غاية الأهمية وأكثر تقدما مما كان قائما من قبل ، اعتبارا اللاختصاصات التي يحدد أهدافها الظهير المؤسس ، وتوسيع صلاحيات المجلس بشكل عملي ، ومحصنا بالحماية والضمانات القانونية المطلوبة .

ومن جملة ما جاء به هذا الظهير المؤسس للمجلس في المقام الأول : هو ضمان استقلال أعضاء المجلس ورئيسه وأمينه العام ... الذي لن يكون عليهم الإجابة عن سؤال حول الوقائع والإيماءات أو الكلمات لأداء واجباتهم .

وفي المقام الثاني : توسيع الاختصاصات الجديدة للمجلس هي أنه يمكن أن يعترض على أي انتهاك لحقوق الإنسان ..

وفي المقام الثالث والأهم : من بين اختصاصات الهيئة الجديدة يدخل حق زيارة السجون والتأكد من أن وضعية المعتقلين يعيشون في ظروف إنسانية مثالية .

ويبقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان كهيئة مستقلة تتمتع بصلاحيات شاملة من حيث المراقبة والمتابعة والعمل على تفعيل القوانين الدولية تطبيقا ، وممارسة وفقا لأحكامه .

وبين هاتين المقاربتين بين عهد وعهد، وبين فاصل زمني وآخر ، يكون المغرب قد خطى خطوات مهمة على طريق الديمقراطية ، وتطوير حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا ، كما جاء في تصدير الدستور المغربي المراجع لسنة 2011م ، وبين تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي جاء بصلاحيات موسعة بخلاف ما كان يوجد عليه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، وإن كان ، قد لعب دوره الريادي في معالجة الكثير من ملفات حقوق الإنسان خاصة تلك المتعلقة أيام سنوات الرصاص .

وفي نفس التوجه ، كان المغرب ولا يزال مؤمنا بالقرارات الدولية سواء تلك المتعلقة بحقوق الإنسان أو بتلك التي تصون وتحترم حقوق الجار وخصوصياته وفقا لأحكام القانون الدولي ، وبالرغم من الجارة الجزائر التي لا تؤمن بحقوق الجوار ، والتي ساهمت بشكل كبير في عرقلة قضيته الوطنية ، واختلقت أكاذيب حول ملف الصحراء طمعا في ارضه وغيرة في مسيرته الحقوقية والديمقراطية . ومع كل هذا اختار المغرب طريق السلام بدل الحرب ، واختار الحوار والتفاوض عبر قنوات الأمم المتحدة لاسترجاع ما يملكه شرعا وفي ما يلي المراحل التي مرت منها الصحراء في إطار الأمم المتحدة ومبادرة الحكم الذاتي كأرضية حقوقية ضامنة لحقوق المواطنة لكافة الصحراويين .

[1] 1* روبرت كينيدي – جنوب إفريقيا 1966م

[2] 2* أنظر تقديم الدكتور عبد الهادي بوطالب لكاتب هذه السطور – المغرب وحقوق الإنسان والمواطن – بين التشريع والتطبيق والممارسة –

فريق السفير العربي

http://www.assafiralarabie.com/archives/6494

السكتاوي لبرلمان كوم: زيارة الأمين العام لـ"أمنيستي" للمغرب غدا ستعمل على تذويب بواعث القلق لدى الطرفين

أفاد محمد السكتاوي ، مدير عامّ فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب، أن سليل شيتي الأمين العام لـ''أمنيستي'' سيبدأ غدا الخميس زيارة للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية.

وقال محمد السكتاوي لموقع ''برلمان كوم'' إن هذه الزيارة تأتي تلبية لدعوة تلقاها من الحكومة المغربية، بعد الزيارة التي قام مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، للأمانة العامة الدولية للمنظمة في يناير الماضي، والتي تمت خلالها مناقشة بواعث قلق كل طرف بشأن أوضاع حقوق الانسان والحريات في المغرب.

وتأتي زيارة سليل شيتي حسب المهتمين بالشأن الحقوقي، لمعرفة مآخذ الحكومة المغربية على المنظمة الدولية ولتوضيح بواعث القلق بالنسبة لأمنستي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في المغرب،

كما يأمل الكثيرون أن تعمل الزيارة على رأب الصدع الذي طال العلاقات بين الجانبين، اذ عرفت العلاقات توترا غير مسبوق في الفترة الأخيرة بين الطرفين، بدأت معالمه بعد اختيار ''أمنستي'' المغرب ضمن الحملة التي قامت بها لمناهضة التعذيب عالميا.

وفي ذات السياق، كشف السكتاوي لـ''برلمان كوم'' عن برنامج عمل الأمين العام لمنظمة العفو الدولية خلال زيارته للمغرب، اذ سيلتقي بعبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة، و مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، وكذا عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إلى جانب لقاء كل من **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إدريس اليزمي، ووسيط المملكة عبد العزيز بنزاكور، ورئيس الهيأة المركزية لمحاربة الرشوة، عبد السلام أبو درار، علاوة على لقاءات مع عدد من البرلمانيين، وهيآت المجتمع المدني المغربي.

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%88%D9%85/

الخلفي : الجزائر مدعوة إلى مراجعة مواقفها المناهضة للوحدة الوطنية والترابية المغربية

أضيف في 16 مارس 2016 الساعة 13 : 15

أكد وزير الاتصال مصطفى الخلفي في تصريح خص به أحد المواقع العربية أن "من يعرقل مسار الحل السياسي في ملف الصحراء المغربية، هو الطرف الذي يرفض مقترح الحكم الذاتي للصحراء في إطار السيادة المغربية". وجدد الخلفي في تصريحات لوكالة "قدس برس"، اتهام الأمين العام للأمم المتحدة بالإساءة للشعب المغربي وبمناقضة منهج ومبادئ الأمم المتحدة في وصفه للصحراء المغربية بأنها تحت الاحتلال.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة : "المغرب لم يكن من الممكن أن يتجاهل هذا الانزلاق، اللفظي الخطير وغير المسبوق الذي صدر عن الأمين العام بان كي مون، والذي يضرب في الصميم القواعد التي أطرت السياسة الأممية في علاقتها بهذا النزاع المزمن، والمفتعل".

وأضاف: "موقف السيد بان كي مون يمثل إساءة بليغة للشعب المغربي باعتبار أن قضية الصحراء بالنسبة إلينا هي ليست قضية سياسية أو تجارية أو اقتصادية وإنما قضية مصيرية بل هي قضية وجود، لا يمكن بأي حال التساهل، مع أي انزلاق حولها".

وأشار الخلفي إلى أن "تصريحات با كي مون مخالفة لمجموع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وأنه لم يسبق لمجلس الأمن أن اعتبر الصحراء في وضعية احتلال".

وتساءل الخلفي: "الأهم لماذا لجأت الأمم المتحدة قبل نحو 15 سنة وطلبت من المغرب أن يتقدم بمشروع حل سياسي؟ ولماذا اعتبرت مشروع الحل السياسي الذي تقدم به المغرب يشكل اطارا جادا وذي مصداقية ولماذا أشادت بدور **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**؟".

وتابع: "هذا الانزلاق اللفظي يسير في الاتجاه المناقض بشكل كلي لما درجت عليه قرارات واختيارات وتوصيات مجلس الأمن".

واستغرب الخلفي ما وصفه ب "تجاهل الأمين العام للأمم المتحدة للإشكاليات المرتبطة بإحصاء الصحراويين الموجودين في مخيمات تندوف والانخراط في معالجة حقيقية لإشكالية المساعدات الدولية ومآل هذه المساعدات".

وأضاف لوكالة قدس برس: "الأمم المتحدة في 2005 أشارت للمشكل المرتبط بالتلاعب في المساعدات، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش صدر عنه تقرير صريح وواضح في هذا المجال، للأسف لم يعمل الأمين العام للأمم المتحدة على ترتيب النتائج سواء على عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإحصاء، أو على الأدلة المثبتة بخصوص حصول تلاعب في هذه المساعدات".

ورأى وزير الاتصال ، أن "هذه العناصر كافية للدلالة على وجود مشكلة عدم حيادية في تعاطي الامين العام للامم المتحدة مع هذا النزاع المزمن والمفتعل".

وقلل الخلفي من أهمية هذه التصريحات لجهة تغيير ما وصفه ب "الثوابت المغربية إزاء تمسكه بوحدته الترابية"، وقال: "بالنسبة إلينا المغرب هو في صحرائه والمغرب قوي.. ينبغي أن نعلم أن عدد الدول التي جمدت أو سحبت اعترافها بما يسمى (الجمهورية الصحراوية المزعومة)، يقارب 40 دولة حاليا، فثلثا الدول الافريقية لا تعترف بهذا الكيان أو جمدت اعترافها به".

وأضاف: "المغرب قوي بالاجماع الذي حصل بين دول الاتحاد الأوروبي من أجل الطعن في قرار محكمة العدل الأوروبية، قوي بالقرار الذي صدر عن السويد بخصوص إنهاء ملف الاعتراف بكيان مزعوم لا يتوفر على أي من مقومات الكيان المعترف بها في القانون الدولي".

وتابع: "الأهم هو أن المغرب قوي بما يتحقق على الأرض داخل الصحراء، فسنة 2015 كانت سنة مفصلية في تاريخ هذا النزاع، حيث تم إرساء مشروع الجهوية المتقدمة عبر انتخابات مباشرة افرزت مجالس جهوية في جهات الصحراء نقلت اليها الاختصاصات وتعمل على تدبير شؤون الساكنة وتدبير ثرواتها وبنسبة مشاركة بلغت 79%، وثانيا تم اطلاق نموذج يرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الصحراء في إطار ما نسميه بالنموذج التنموي الجديد للاقاليم الجنوبية بحدود مالية تقدر ب 8 مليار دولار للسنوات المقبلة من اجل ان تتحول الصحراء الى مركز اقتصادي جاذب

على مستوى غرب افريقيا والصحراء الكبرى والساحل وسننجح في ذلك بحول الله".

وشدد الخلفي على أن "مسألة الوحدة الترابية في المغرب، خط أحمر وقضية مصيرية لا يمكن بأي حال المساس بها. وأقصى شيء ممكن أن نقدمه هو الحكم الذاتي في اطار السيادة المغربية".

وذكر الخلفي أن "مشروع الاستفتاء فشل بعد أن أعلنت الامم المتحدة عجزها عن تنظيمه بسبب الطعون المقدمة في لوائح الناخبين والتي قدرت بحوالي 150 الف طعن".

وأضاف: "لقد انخرطنا في مشروع الجهوية المتقدمة وقدم المغرب رسالة واضحة للعالم اكدت جديته عندما تقدم بمشروع الحكم الذاتي، ثم إن الأمر لم يكن مقتصرا أو مرتبطا بمشروع سياسي أو إداري بل أيضا واكبه مشروع تنموي اقتصادي طموح جدا".

على صعيد آخر دعا الخلفي الجزائر إلى مراجعة مواقفها إزاء الموقف من الصحراء المغربية، وقال: "للأسف الشديد الجزائر مصرة إلى غاية اليوم على عدم مراجعة موقفها الذي كان له أثره البالغ على مشروع الوحدة المغاربية وعلى المنطقة".

وأضاف: "الموقف الجزائري للأسف مازال يتسم بحالة من السلبية والعداء للموقف المغربي حول القضية الوطنية ومازال يروج لمواقف مرفوضة كلية لا يقبلها العقل والمنطق والتاريخ، لهذا الجزائر مدعوة الى مراجعة عميقة من أجل التوقف عن هذه المواقف المناهضة للوحدة الوطنية والترابية المغربية".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد زار السبت 5 مارس 2016 مخيم تندوف، ووصف المنطقة ب"المحتلة" عوض "المتنازع حولها" كما دأبت الأمم المتحدة أن تعلن دوما.

http://ifninews.com/news4003.html

"أمنستي" تلاقي بنكيران ووزراءه لتبديد "سوء الفهم الكبير"

هسبريس - أمال كنين (كاريكاتير - مبارك بوعلي)

الأربعاء 16 مارس 2016 - 22:30

في محاولة لرأب الصدع بين كل من الحكومة المغربية و"أمنستي"، يحل غدا الأمين العام لمنظمة العفو الدولية بالمغرب، حيث من المرتقب أن يعقد لقاءات مع عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، ومجموعة من الوزراء وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار قال محمد السكتاوي، مدير فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب، في تصريحات لهسبريس، إن وفدا "رفيع المستوى" برئاسة الأمين العام للمنظمة سيحل بالمغرب، بدعوة من الحكومة المغربية. ويتضمن برنامج الزيارة لقاءات مع مسؤولين حكوميين، من بينهم بنكيران، ومصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، إضافة إلى الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وكل من رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووسيط المملكة، ورئيس الهيئة المركزية للرشوة.

وزاد السكتاوي قائلا: "نتوقع أن تسفر هذه اللقاءات المقررة غدا وبعد غد عن تبديد سوء التفاهم الذي حصل في السنتين الأخيرتين، بسبب الحملة التي تقودها "أمنستي" بشأن مزاعم التعذيب في المغرب".

وأوضح مدير فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب، أن هذه الزيارة تأتي عقب اللقاء الذي تم في لندن مع الرميد، والذي كان مرفوقا بوفد يمثل مختلف القطاعات الحكومية، مشيرا إلى أنها تأتي أيضا في سياق "الحوار الذي دأبت المنظمة على اعتباره وسيلة لعرض بواعث قلقها بشأن أوضاع حقوق الإنسان، وأيضا للاستماع بشكل مباشر لانشغالات السلطات المغربية".

وأردف السكتاوي: "ستكون هذه الزيارة مناسبة لكي يستمع الأمين العام إلى بواعث قلق المدافعين عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني"، مضيفا: "رسالتنا من هذا اللقاء أن منظمة العفو الدولية ستواصل عملها بالحياد المعهود فيها، وبالنزاهة والموضوعية التي تتسم بها أبحاثها وتحركتها"، حسب قوله.

وأكد المتحدث أن السنوات الأخيرة عرفت الكثير من الإيجابيات، إذ سبق للعاهل المغربي أن استقبل وفدا عن منظمة العفو الدولية سنة 2001، "وكان اللقاء مناسبة لتشجيع "أمنستي" من أعلى سلطة في البلاد على مواصلة أنشطتها وعملها الهادف في المغرب".

http://www.actualitesmaroc.com/index.php/show/news/3156/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/march-16-2016/

تفاصيل أجندة الأمين العام لمنظمة العفو الدولية خلال زيارته للمغرب

صلاح الدين عابر 16 مارس, 2016 - 04:28:00

من المنتظر، أن يبدأ سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية "أمنيستي انترناشيونال"، زيارته للمغرب غدا الخميس 17 مارس، للقاء مجموعة من المسؤولين المغاربة، وتأتي بعد مرحلة توتر بين المنظمة الحقوقية الدولية والسلطات المغربية.

وحسب منظمة العفو الدولية فرع المغرب، فإن زيارة الأمين العام للمنظمة، تشمل لقاءات بكل من رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ورئيس مؤسسة الوسيط وكذا رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة.

وسيلتقي سليل شاتي، خلال اليوم الثاني من زيارته للمغرب، كل من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات وممثلين عن المندوبية الوزارية لحقوق الانسان، كما سيزور البرلمان، وكذا الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني.

ووفق أجندة أمين "أمنيستي، سيتلقي مجموعة من جمعيات المجتمع المدني، التي تنشط في حقوق الإنسان.

وتأتي زيارة سليل شيتي للمغرب، بعد لقاء في يناير الماضي، لتهدئة التوتر بين المنظمة والسلطات، جمع كل من وزير العدل والحريات مصطفى الرميد وممثلين عن وزارة الداخلية المغربية والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، بالأمين العام لـ "أمنستي الدولية"، بمقر المنظمة بلندن، .

http://www.lakome2.com/politique/12283.html

أنيس بيرو: المجتمع المدني ساهم في بناء وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية

الأربعاء 16 مارس 2016 - 22:16

أكد أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، أن المجتمع المدني ساهم في بناء وتنفيذ وكذا تقييم السياسات العمومية، مشيرا إلى أنه في الخطوات الأولى للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء تم وضع شراكات مع الجمعيات قصد التشاور، والمساهمة في استراتيجية إدماج المهاجرين واللاجئين.

وفي مداخلة له بالمنتدى السنوي للهجرة، قال "إن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، رغم حداثة عهدها، قطعت أشواطا مهمة في تنفيذها على أرض الواقع"، معتبرا أن الفضل يعود للمقاربة التشاركية بين الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين والخبراء، وفق المتحدث.

وذكر أن الوزارة قررت تخصيص الدورة الثالثة للمنتدى لأدوار المجتمع المدني بشراكة **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وذلك إيمانا بمساهمتهم في تنفيذ محاور الاستراتيجية. بالإضافة إلى مشاركة العديد من الفاعلين الدوليين.

وفي الإطار ذاته، أضاف على أنه يجب مناقشة الأشكال التنظيمية، والقانونية، والمسطرية للشراكة التي تجمع بين السلطات العمومية والمجتمع المدني لإنجاز المهام أم يجب ابتداع وسائل جديدة.

كما أشار إلى نقطة التكوين والرفع من قدرات الجمعيات العاملة في هذا المجال، باعتبارها نقطة تناقش في أشغال المنتدى.

http://www.al3omk.com/detail/7962/nys-byrw-lmjtm-lmdny-shm-fy-bn-wtnfydh-wtqyym-lsyst-l-mwmy

بوكوس يكرم روح المرنيسي في احتفالية أمازيغية

سحر القفطان الريفي في عرض للأزياء بألون المتوسطالوزيرة المصلي تستعيد ذكريات الغرفة 503 بالحي الجا...تصوير: منال لطفيتكريما لروح فاطمة المرنيسي، احتفى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دورته لهذه السنة بسيدات السنة الأمازيغيات « هنو علالي، نزيهة الناتي، تودا أزماري »، تقديرا لأعمالهن في مجالات شتى واعترافا بمساهمتهن في الرقي بحقوق المرأة الأمازيغية.

وكرم المعهد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، هنو العلالي أول طبيبة نساء مغربية، **وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان**، وتودا أزماي تكريما لمساهمتها بشكل كبير في توظيف العمل الجمعوي في خدمة التنمية المحلية لفائدة النساء والأطفال، وتمثيلها للمغرب في مجال الرقص الجماعي النسوي، والفاعلة الجمعوية نزيهة التازي ابنة مدينة الحسيمة.

وقال محمد بوكوس، عميد المعهد في كلمة له، أن اختيار المعهد للأستاذة فاطمة المرنيسي خلال هذه الدورة، تقدير للأعمال الجليلة التي قدمتها في مجال علم الاجتماع، الفكر، وحقوق المرأة، وتطوير مكانة المرأة داخل المجتمع ».

http://www.soltana.ma/42358.html

الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق تنظم ندوة فكرية في موضوع " السكن الإيكولوجي : التحديات والآفاق "

الأربعاء 16 مارس 2016

ينظم المكتب المركزي للشبكة المغربية من أجل السكن اللائق ندوة وطنية فكرية حول: "السكن الإيكولوجي: التحديات و الآفاق" و ذلك يوم الجمعة 18 مارس 2016 على الساعة الرابعة بعد الزوال، بمقر غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات بالرباط "، و تدخل هذه المحطة الإشعاعية في إطار المساهمة في "الكوب 22" الذي سينظم بالمغرب في نونبر المقبل،كما ستتخلل هذه الندوة تكريم بعض الفعاليات النسائية إعترافا لهن بالمجهودات المبذولة في مجموعة من المجالات الحيوية.

المتدخلون :

وزارة السكنى و سياسة المدينة

الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الائتلاف المغربي للعدالة المناخية

فعاليات أكاديمية

الفعاليات النسائية المكرمة:

بديعة الراضي صحفية و روائية

لطيفة سبأ إعلامية و جمعوية

سعيدة ولد عزيز فاعلة نقابية و جمعوية

حفيظة بنصالح فاعلة جمعوية

فتيحة لمير شاعرة و جزالة

فاطمة بنعدي رئيسة الإتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة

حياة زهير فاعلة في الإقتصاد التضامني الإجتماعي

برنامج الندوة الوطنية "السكن الإيكولوجي: التحديات و الآفاق" هو كالتالي : – 16.00 إستقبال المشاركين : – 16.15 : إفتتاح الأشغال – 16.20 : كلمة المكتب المركزي للشبكة – 16.30 : مداخلة وزارة السكنى و سياسة المدينة: " السكن الإيكولوجي: أية إستراتيجية؟ – 16.45 : الأستاذ كمال لحبيب عن التحالف المغربي للعدالة المناخية: "السكن الإيكولوجي و العدالة المناخية." – 17.00 : مداخلة الوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة و المعادن و الماء و البيئة المكلفة بالبيئة:" السكن والبيئة أية علاقة؟" – 17.10: المجلس الوطني لحقوق الإنسان: " الحق في السكن اللائق مدخل أساسي للسكن الأخضر". – 17.20 : الأستاذة الباحثة بشرى عبد الدائم:" البعد الإيكولوجي في السكن بالصحراء : الخيمة نموذج مسكن الإنسان الصحراوي" – 17.30 ك الأستاذة الباحثة ابتسام خليل "السكن الإيكولوجي بين التحديات القانونية و الرهانات البيئية" – 17.45 : تكريم بعض الفعاليات النسائية – : 18.00 غستراحة شاي – 18.15 : مناقشة عامة – 18.45 : نهاية الأشغال

http://hadatpress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%AA%D9%86/

Réforme de la justice : Renforcement de l'Etat de droit

La session législative de 2016, dont l'ouverture a coïncidé avec la promulgation de la Constitution amendée en début février, se caractérise par un intense travail d'examen au niveau de ses commissions permanentes, notamment celle chargée des affaires administratives, juridiques et des libertés.

PUBLIE LE : 17-03-2016 | 0:00

La session législative de 2016, dont l'ouverture a coïncidé avec la promulgation de la Constitution amendée en début février,
se caractérise par un intense travail d'examen au niveau de ses commissions permanentes, notamment celle chargée des affaires administratives, juridiques et des libertés.

En effet, l'Algérie qui s'est engagée dans un important processus de réforme de la justice pour l'instauration d'un Etat de droit protégeant les droits et libertés du citoyen, a pratiquement actualisé et adapté sa législation nationale à l'ensemble des conventions et accords internationaux dans ce domaine.
Le secteur de la justice qui s'active à la consécration des nouvelles dispositions entrant dans le cadre de l'approfondissement de ses réformes engagées dans les domaines du respect et des garanties des droits de l'homme et des libertés individuelles et collectives enregistre de nombreux chantiers au sein desquels des spécialistes et des légistes planchent, sans répit. Parallèlement des conférences et des réunions d'experts sont animées périodiquement.
Le ministre de la Justice, garde des Sceaux, Tayeb Louh, dont les services de son département potassent sur une série d'avant-projets de lois au sujet des nombreux textes de lois en amendement de la Constitution, vient de présenter devant la commission des affaires juridiques de l'Assemblée le projet de loi modifiant et complétant l'ordonnance n°66-156 du 8 juin 1966 portant du code pénal et celui relatif à l'utilisation de l'empreinte génétique dans les procédures judiciaires et l'identification des personnes.
Les membres de la commission permanente des affaires juridiques qui procèdent à l'examen approfondi des deux textes de lois, entendent l'avis des experts en droit et les propositions des spécialistes en législation au sujet des dispositifs contenus dans le projet du code pénal sur les nouvelles mesures sur la lutte antiterroriste.
En effet, le projet de loi qui vise à adapter le système législatif national aux engagements internationaux, notamment la résolution 2178 du Conseil de sécurité de l'ONU, propose de criminaliser l'acte de déplacement des Algériens ou des ressortissants étrangers résidant en Algérie, d'une manière légale ou illégale, vers un autre Etat afin de commettre, d'inciter à commettre ou de s'entraîner à commettre des actes terroristes en utilisant les technologies de l'information et de la communication (TIC), ou tout autre moyen.
Il propose de criminaliser également tout acte de financement ou organisation de déplacements vers un autre pays pour l'exécution d'actes terroristes ou d'incitation à ces actes ou d'entraînement à l'effet de commettre ces actes en utilisant les TIC.

La commission multisectorielle planche sur les lois organiques

Dans le nouveau texte de loi, les membres de la commission proposent de criminaliser les actes de recrutement pour le compte d'associations, corps, groupes ou organisations terroristes ; leur organisation ou le soutien de leurs actes ou activités ainsi que la diffusion de leur idéologie en utilisant les TIC ou tout autre moyen. Il énonce l'autorisation du recours à la surveillance électronique et définit les règles de procédures concernant la perquisition des systèmes informatiques stipulant que les fournisseurs de services sont priés de prêter leur assistance aux autorités chargées des enquêtes judiciaires pour la collecte ou l'enregistrement, en temps réel, des données relatives au contenu des communications et de mettre à leur disposition les données qu'ils sont tenus de conserver.

Le second projet de loi, en examen en commission concernant l'utilisation de l'empreinte génétique dans les procédures judiciaires et l'identification des personnes, vient combler un vide juridique dans le but d'encadrer ces opérations et de définir les règles garantissant qu'aucun usage abusif ne soit fait de l'empreinte génétique. Le texte garantit également que les échantillons obtenus ne soient pas utilisés à des fins illicites. Les amendements introduits au texte juridique vient adapter la législation nationale avec les conventions internationales et notamment la Déclaration universelle sur le génome humain et les droits de l'homme, promulguée par l'UNESCO le 11 novembre 1997.

En effet, le projet de loi repose sur plusieurs principes dont la protection de la vie privée des personnes et l'établissement d'un équilibre entre celle-ci et la nécessité de préserver la sécurité et de protéger la société contre la criminalité sous toutes ses formes.

Il est également attendu, l'examen du projet de loi sur le Conseil national des droits de l'homme, tel que prévu dans l'amendement de la Constitution, le projet de loi portant code de procédure pénale, ou encore ceux portant code de procédures civile et administrative pour garantir les droits et libertés du citoyen.

Au moment où la majorité des commissions permanentes de l'Assemblée populaire nationale planche sur l'examen des avant-projets de lois se trouvant à leur niveau en auditionnant des membres du gouvernement ou des experts et des spécialistes des dossiers en question, la commission multisectorielle, installée en septembre, poursuit l'examen des avant-projets de textes pour adapter l'activité législative aux nouvelles dispositions de la Constitution. Il s'agit entre autres projets ceux régissant les relations fonctionnelles entre les deux chambres du Parlement et le gouvernement, les dispositions fixant le règlement intérieur et les modalités et dates d'ouverture et de clôture du Parlement qui siègera dès la prochaine législature en une session ordinaire par an d'une durée de dix mois.

Houria Akram

http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/91963

Le SG d'Amnesty International en visite au Maroc pour la réconciliation

Des entretiens avec plusieurs responsables marocains sont prévus lors de ce voyage visant à calmer les rapports tumultueux entre le Maroc et l'ONG internationale.

Le secrétaire général d'Amnesty International Salil Shetty effectuera les 17 et 18 mars une visite au Maroc. Des entretiens avec plusieurs responsables marocains sont prévus lors de ce voyage, qui vise en particulier à calmer les rapports tumultueux entre le Maroc et l'ONG internationale. Cette dernière est souvent accusée par les officiels marocains de livrer des rapports loin d'être partiels.

Salil Shetty devrait rencontrer le chef du gouvernement Abdelilah Benkirane, le ministre de la Justice et des libertés Mustafa Ramid, le ministre chargé des Relations avec le parlement et la société civile Abdelaziz El Omari, le président du Conseil national des droits de l'Homme Driss El Yazami, le médiateur du royaume Abdelaziz Benzakour, le président de l'Instance centrale de prévention de la corruption Abdeslam Aboudrar et plusieurs autres parlementaires et militants de la société civile.

Amnesty International tacle souvent le Maroc sur la question des droits de l'Homme. A son tour, le gouvernement qualifie les rapports de l'ONG internationale "d'inéquitables et de sélectifs", offrant une image sombre, erronée et injuste sur la situation des droits de l'Homme au royaume. En juin 2015, le Maroc a expulsé deux experts d'Amnesty qui menaient une enquête de terrain sur le droit des migrants et des demandeurs d'asile. Interrogés respectivement à Oujda et Rabat par la police et privés de leur passeport, les deux experts ont finalement été contraints de quitter le territoire.

Le ministère de l'Intérieur a immédiatement justifié la décision de la police. Dans un communiqué, Amnesty International est accusée de ne pas avoir demandé "une autorisation préalable des autorités compétentes". L'ONG assure pourtant que son équipe avait informé le Maroc de son projet et qu'elle avait reçu des assurances écrites et verbales autorisant la visite.

http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/91963